وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار

كلية التربية للبنات

الحال

بين الواقع اللغوي وآراء النحاة

تقدم به

أيمن حوري ياسين حسين

ماجستير في اللغة العربية

كلية التربية للبنات

١٤٣١هـ ٢٠٠٩م

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وإمام المتقين ، سيِّدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد : فإن من المعلوم لدى الدارسين للنحو أنّ اللغة العربية قُعِّدت أصولها من طريقين هما السماع والقياس ، فالسماع مع القياس تكون هناك قاعدة نحوية ، ومن المعلوم أيضا أن النحاة لم يسمعوا كلّ ما جاء عن العرب ، فلذلك نجد مثلا قاعدة نحوية تمنع أو تُجيز مسألة نحوية ثمّ نجد من طريق السماع ما يخالف تلك القاعدة . وربّما اشتغال النحويين وتزمّتهم بقواعدهم وآرائهم جعل النحو يسير في طريق القاعدة فحسب دون أن يكون هناك أيُّ ملحظ لجانب المعنى ، وهذا حال أغلب القواعد النحوية .ومن أجل هذا فإني اخترت في بحثي هذا من أقسام الحال ما قَوِيَ فيه جانب السماع والمعنى أما السماع فلأن كثيرا من النحاة عندما يرد كلام عن العرب مخالفا لما أصَّلوه فإنهم يحكمون عليه بالقليل أو الشاذ وليس معنى هذا أننا لا نتتبّع كلّ ما جاء في المسألة من جهة السماع الصحيح ثمّ نعطي الحكم عليها لا مجرّد أنه خرج عن القاعدة التي لا توافق آراء بعض النحويين ، أما جانب المعنى فلأنه الفيصل في كثير من المسائل النحوية كما سيتبين خلال هذا البحث عند عرض مسألة مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ ووقوع المصدر حالا. وهذا البحث جاء مُسلِّطا الضوء على ورود الحال غير مبيّنة هيئة صاحبها ، وعلى ورودها معرفة ولازمة وجامدة ، وكذلك جاء يبيّن ما قيل في مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ ووقوع المصدر حالا . فأنا أذكر المسألة وآراء النحاة فيها ثمّ أذكر ما جاء مخالفا لتلك الآراء بما يساعد به جانب السماع الكثير والمعنى . ولست أزعم في بحثي هذا أني تناولت جميع أقسام الحال أو الشروط التي ذكرها النحاة بخصوص الحال _ إذ ليس غرضي في هذا البحث أن نتناول كل أوصاف وأقسام الحال _ ولكن حسبي أني أثرت بعض المسائل الخاصّة بالحال التي يجب أن تناقش من قبل الباحثين المهتمين بالنحو ومعانيه ،و تسليط الضوء على بعض أحكامها .

ذكر النحاة أن للحال أحكاما وشروطا ، منها أن تأتي الحال مبينة هيئة صاحبها ، وأن تكون مشتقة منتقلة ، وأن تأتي نكرة ، وأن يأتي صاحبها معرفة ، وإذا جاء نكرة فلا بدّ من مسوّغ ، كما أنه لا يجوز أن يقع المصدر حالا ،الى غير ذلك من أحكام ذكروها .

وإذا ما عرضنا تلك الأحكام وقابلناها بما جاء من جهة السماع الكثير الذي يخالف ما اشترطوه بخصوص بعض أحكام الحال سيتبين أن آراء النحاة لم تكن شاملة لكل أنواع الحال ، وكذلك لم يساعدها السماع ، بل ما جاء مخالفا لآراء النحاة من جهة السماع والقياس هو أكثر مما جعلوه قاعدة لبعض أحكام الحال ، بل كثير مما ورد عن العرب مخالفا لأحكام النحاة بخصوص الحال يتعسّر في الأغلب على النحاة تأويله .

أولا : الحال تأتي لبيان الهيئة

عرف النحاة الحال بأنها : ((وصف ،فضلة ، مذكورة لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو لهما معا)) . [١]

قال ابن مالك :

الحال وصف فضلة منتصب مفهمُ في حالِ كفردا أذهب . [٢]

يُفهم من بيت ابن مالك في ألفيته : ((مُفهِمُ في)) أن الحال تأتي لبيان الهيئة .

جاء في شرح ابن عقيل : ((وقول المصنف (مفهم في حال) هي معنى قولنا: (للدلالة على الهيئة))) [٣]

وما جاء مخالفا لهذا الحكم قول الشاعر :

يقول وقد ترَّ الوظيف وساقها ألست ترى أن قد أتيت بمُؤيد

والبيت شاهد على أن جملة (وقد ترَّ الوظيف) حالية وعاملها (يقول) ولا صاحب لها ، لأن فاعل (يقول) المستتر ليس صاحب الحال لأنها لم تبيّن هيئته ، إذ ليست من صفاته .

وكذلك قول امرئ القيس :

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها بمُنجرد قَيدِ الأوَابد هَيْكل . [٤]

قال ابن هشام : ((ومما يشكل قولهم في نحو:جاء زيد والشمس طالعة ، إن الجملة الإسمية حال مع أنها لا تنحل الى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول،ولاهي حال مؤكدة)) . ٥

وإذا كانت الحال تأتي لبيان الهيئة فقد خرج عن هذا التعريف أيضا الحال المؤكدة ، إذ هذا التعريف يشمل الحال غير المؤكدة ، أما الحال المؤكدة فهي لا تفيد معنى جديدا، وإنما تقوّي معنى تحتويه الجملة قبل ذكر الحال . كقوله تعالى : (وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ) (القصص:٣١)

ثانيا : الحال لا تأتي إلا نكرة .

اشترط النحاة أن الحال لا تأتي إلا نكرة واعتبروه واجبا ، جاء في الهمع : ((يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى ،ولئلا يتوهم كونها نعتا عند بصب صاحبها ، أو إخفاء إعرابها ، هذا مذهب الجمهور)) ٦

وخالف الجمهور في هذا يونس والبغداديون ، فجوّزوا مجيئ الحال معرفة مطلقا بلا تأويل ، نحو : جاء زيد الراكبَ . ٧ وفصّل الكوفيون فقالوا : إن تضمّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها لفظا نحو : (عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ) فـ(المحسنَ والمسيئَ) في الجملة حالان ، وردا بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط إذ التقدير : عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساءَ ،فإن لم تتضمّن معنى الشرط فلا يجوز تعريفها لفظا . والبصريون جعلوا نصب (المحسنَ والمسيئَ) في الجملة الواردة بتقدير: إذ كان أو إذا كان . ٨

فهم (البصريون والكوفيون) متفقون من حيث التقدير مختلفون من حيث الجواز . ويبدو أن ما ذهب إليه يونس والبغداديون من جواز مجيء الحال معرفة هو أقرب للسماع والقياس كما سيتبين .

ما جاء مخالفا لهذا الشرط :

قبل أن أورد ما جاء عن العرب من جهة السماع أودّ أن أقف عند العلتين اللتين ذكرهما النحاة كما جاء في الهمع ومصادر أخرى .

ذكر النحاة أن سبب المنع هو: (أن الحال خبر في المعنى والخبر يجب تنكيره ، وألاّ يتوهّم كونها نعتا عند نصب صاحبها) ٩.

أما عن السبب الأول (وهو كون الحال خبرا في المعنى والخبر يجب تنكيره) فقد ردّ عنه الشيخ ياسين الحمصي بقوله : ((وعلل بعضهم وجوب تنكيرها_أي الحال_ بأنها خبر في العنى وفيه أن الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المُدَّعى إذ المُدّعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضي أن يكون جائزا لا واجبا)) ١٠.

وجاء في شرح المفصل : ((وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك : زيد المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبينا ، ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدّمت فه البمبتدأ)) ١١.

أما عن السبب الثاني فقد ذكر بعض النحاة أن الصفة تختلف عن الحال من حيث المعنى ، إذ ليس بينهما شبه فيقاس عليه ، فقد ذكر النحاة أن الصفة تأتي للفرق بين اسمين مشتركين ، أما الحال فهي زيادة في الخبر ، جاء في كتاب الاصول : ((والفرق بين الحال والصفة أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه)) . ١٢

ومن الشواهد التي وردت فيها الحال معرفة قوله تعالى :(وَلا تَمُدَّنَ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى) (طه:١٣١)

قال الفراء:((نصبت (الزهرة على الفعل . أي على الحال . متعناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها و(زهرة) وإن كانت معرفة فإن العرب تقول:مررت به الشريفَ المسكين وأنشدني بعض بني فقعس :

أبعد الذي بالسفح سفح الكواكب رهينةَ رمس من تراب وجندل

فنصب الرهينة بالفعل)) ١٣

ومنه ما جاء في قوله . صلى الله عليه وسلم . :((اللهم ربّنا لك الحمدُ مِلءَ السموات ومِلءَ الأرض ومِلءَ ما بينهما ومِلءَ ما شئت من شيء بعدُ)) ١٤

قال شراح الحديث : ((وملء هو بنصب الهمز ورفعها والنصب أشهر وهو الذي اختاره ابن خالويه ورجحه واطنب في الاستدلال له وجواز الرفع على أنه مرجوح والذي تقتضيه القواعد النحوية هو ما قاله ابن خالويه)) ١٥

ومنه أيضا حديث :((يا معشر النساء تصدقن فإنكن أكثر أهل النار فقالت امرأة وما لنا أكثرَ أهل النار

قال لأنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير)) . ١٦

قال ابن مالك مبينا سبب نصب جملة (أكثرَ أهلِ النار) الواردة في الحديث الشريف :((... فإن أفعل التفضيل عند سيبويه إذا أضيف الى معرفة تعرّف ، نص على ذلك في باب ما لايكون الاسم فيه إلا نكرة ، وذلك قولك : " هذا أول فارس مقبل" وقد وقع هنا حالا . يريد جملة " أكثرَأهل النار" . مع أنه مضاف إلى معرفة فيتأول بنكرة كما فعل بغيره من المعارف المتضمنة أحوالا)) . ١٧

ومن الشواهد أيضا قول الشاعر :

فأوردها التقريبَ والشدّ منهلا قطاه معيدٌ كرّة الورد عاطف

وقول الآخر:

مدّت عليه المُلكَ أطنابها كأسٌ رَنونَاةٌ وطِرفٌ طِمر

وقول لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال . ١٨

ومنه قول العرب : جاء زيدٌ وحدَه ، وجاؤا الجمّاءَ الغفيرَ ، ورجع عودَه على بدئه، وجاؤا خمستَهم،واجتهد وحدَك، وفعلته طاقَتي، وطلبته جهدَك ، وتفرّقوا أياديَ سبأ ، وادخلوا الأولَ فالأولَ ، وكلّمته فاه إلى فيَّ . ١٩

جاء في كتاب سيبويه: ((وهذا ما جاء منه مضافا معرفة وذلك قولك: (طلبته جهدَك) كأنه قال اجتهادا وكذلك (طلبته طاقَتك) وليس كل مصدر يضاف كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام في هذا الباب ، وأما (فعلته طاقَتي) فلا يجعل نكرة كما أن معاذَ الله لا يجعل نكرة)) ٢٠

قال السيرافيّ : ((وأما ما جاء منه مضافا معرفة فقولك : طلبته جهدَك وطاقتَك ، وفعلته جهدي وطاقتي، وهو في موضع الحال ، لأن معناه مجتهدا ولا يستعمل هذا إلا مضافا، لا تقول:فعلته طاقةً ولا جهدا)) ٢١

إذن نفهم من كلام سيبويه ومن بعده كلام السيرافي أن الحال تأتي معرّفة بالإضافة ولا تُستعمل إلا مضافة نعم هذا الكلام قد يكون ورد قليلا لكن لا تمنع هذه القلة من كونه كلاما فصيحا .

ثالثا: الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة .

كما ذهب النحاة إلى أن الأصل في الحال أن تكون منتقلة مشتقة ، ويبدو أن قسما من النحاة كان أقرب الى الواقع اللغوي عندما قالوا إن مجيئ الحال منتقلة مشتقة هو الغالب . قال ابن مالك : وكنه منتقلا مشتقا يغلب،لكن ليس مستحقا . ٢٢

قال ابن عقيل بعد شرحه بيت ابن مالك: ((وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين (إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة) معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله :لكن ليس مستحقا)) ٢٣

ما جاء مخالفا لهذين الشرطين :

هناك آيات قرآنية كثيرة جاءت فيها الحال لازمة منها قوله تعالى :(أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) (الأنعام:١١٤) وقوله : (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (آل عمران:١٨)

ومنه قول الشاعر :

جاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لوآء . ٢٤

وجاء في شرح الكافية لابن مالك : ((وقد تدلّ . أي الحال . على ما لا ينتقل كقوله تعالى : (قائما بالقسط) وكقول العرب : (خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها) وأمثال ذلك كثيرة)) ٢٥ .

ومن مجيئ الحال غير مشتقة قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً) (النساء:٧١)

هذا، وقد حصر النحاة مجيئ الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل ، وأنهاها قسم آخر الى عشر. ٢٦ منها : أن تكون موصوفة نحو(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (يوسف:٢)

(فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً) (مريم:١٧)

أو دالة على عدد : (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) (الأعراف:١٤٢)

أو طور واقع فيه تفضيل : (هذا بسرا أطيبُ منه رطبا)أو تكون نوعا لصاحبها نحو(هذا مالك ذهبا)أو فرعا نحو(هذا حديدك خاتما)أو أصلا له نحو(هذا خاتمك حديدا) أودالة على مفاعلة نحو قولهم : (كَلَّمته فَاهُ إلى فِيَّ) وقد ذكر ابن مالك عن هذا الأخير أن من النحاة من أجاز القياس عليه وهو هشام الكوفي فيقال على رأيه : ماشيته قدمَه إلى قدمي، وكافحته وجهَه إلى وجهي . وذكر ابن خروف أن الفرّاء حكى حاذيته ركبتَه إلى ركبتي ، وجاورته بيتَه إلى بيتي ، وصارعته جبهتَه إلى جبهتي ، بالرفع والنصب . وبعد كل هذا الأمثلة فإن ابن مالك لا يعدُّها شيئا واردا ويحكم بأن الاقتصار على السماع فيها أولى . ٢٧

وقد ذكر النحاة أن هناك شواهد لا يمكن تأويلها إلا بتكلف جاء في شرح الأشموني : ((وجعل الشارح . يقصد ابن الناظم . هذا كله _أي ما مرَّ من الآيات القرآنية وكلام العرب_ من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية ، وفيه تكلّف)) . ٢٨

ومنها مالا يمكن تأويله أصلا جاء في حاشية الخضري عند حديثه عن قوله تعالى : (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً) (الإسراء:٦١) : ((فهذه لا تؤول أصلا لما فيها من التكلّف والخفاء)) . ٢٩

إذن فطالب اللغة العربية يلمس أن هناك تناقضا بين أقوال النحاة ، فهم مرة يقولون إن الحال لابد أن تكون منتقلة ومشتقة ، ومرة أخرى يقولون إن ذلك غالب وليس لازما ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك

بقوله : (ولكن ليس مستحقا) ثم بعد ذلك تراهم يقولون إن الحال وردت جامدة بكثرة حيث ظهر تأوّلها بمشتق ثم بعد ذلك يتبين أن هناك شواهد من القرآن الكريم وأقوال العرب يمكن تأوّلها ولكن بتكلّف ، وهناك شواهد لا يمكن تأولها أصلا .

كل هذه الآراء والتأويلات تجعل طالب اللغة العربية ينفر منها وذلك لما فيها من تعقيد وكثرة آراء لا تعكس حقيقة وجمالية هذه اللغة الواسعة العظيمة ، وإذا ما أخذنا مثالا واحدا حول تأويل النحاة لقول العرب :(كلّمته فاه إلى فيَّ) فإننا سنجد تخبّط النحويين فيها وعدم قناعتهم بما يقولون واضحا ، ومع هذا كله فإن أغلبهم ألزم نفسه بأن كل شيئ يخرج عن القاعدة التي قعّدوها فلابد من تأويله أو الحكم بشذوذه . وسنجد ايضا أن النحاة قد أشغلوا أنفسهم بآراء لا تخدم اللغة العربية .

ذكر النحاة هذا القول (كلّمته فاه إلى فيّ) ضمن المسائل الثلاث التي تجيز وقوع الحال جامدة مؤولة بالمشتق ، [٣٠] وقالوا إن هذه الجملة تدلّ على مفاعلة ،ولنبيّن ما قالوا في تأويلها : جاء في شرح التصريح : ((وما ذهب إليه الموضِّح من أن "فاه" منصوب على الحال لكونه واقعا موقع "مشافها" ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل، وزعم الفارسيّ أن "فاه"حال نائبة مناب "جاعل" ثم حُذف وصار العامل "كلّمته" ، وذهب السيرافيّ إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والأصل : كلمته مشافهة فوضع"فاه" موضع مشافهة ، ومشافهة موضع مشافها ، وذهب الأخفش إلى أن الأصل (كلمته من فيه إلى فيّ) فحُذِف حرف الجر وانتصب "فاه" وردّه المبرِّد بأنه تقدير لا يعقل لأن الإنسان لا يتكلم من (فِي) غيره ،... وذهب الكوفيون إلى أن أصله (جاعلا فاه إلى فيّ) فهو مفعول به ... وهذا المثال _ هذا كلام الأزهريّ _ لا يقاس عليه _ لماذا ؟ _ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركّب موقع مفرد ، والوارد منه قليل)) . [٣١]

وعبارة الأزهريّ الأخيرة (وهذا المثال . يقصد "كلمته فاه إلى فيّ" . لا يقاس عليه ...) تشير إلى أنه لم يستقر عنده رأي حول هذه الجملة ولم يطمئن الى قول لما رآه من تكلّف لا يزيد هذه اللغة إلا تعقيدا وغموضا ، وقوله : (... لأن فيها إيقاع جامد موقع مشتق) يشير إلى أن الحال جاءت جامدة مع عدم تأويلها بمشتق .

والذي يبدو لي أنه لا حاجة إلى تكلف تأويل الحال الجامدة بمشتق لأن الحال هو المبيّن للهيئة ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا داعي لهذه التأويلات .

رابعا: لا يأتي صاحب الحال نكرة إلا بمسوّغ .

اشترط النحاة في باب الحال أن يكون صاحبها معرفة ، وأنه لا يأتي نكرة إلا بمسوّغ [٣٢]، ومن تلك المسوّغات النفي كقوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) (الحجر:٤) والنهي : نحو قول قطري بن الفجاءة : لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوِّفا لحِمام

والاستفهام نحو قول الشاعر: يا صاحِ هل حُمَّ عيش باقيا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

والوصف نحو قوله تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ) (الدخان:٤،٥)

والإضافة نحو قوله تعالى : (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) (فصلت:١٠) . إلى غير ذلك من مسوّغات . [٣٣]

ما جاء مخالفا لوجوب المسوّغ

إن الواقع اللغوي متمثلا بما اعتمده الخليل وعيسى ويونس وسيبويه يحتم جواز مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ . قال ابن مالك في كافيته : وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات ، ذلك ما حكى يونس أن أناسا من العرب يقولون : (مررت بماءٍ قِعدةَ رجل) وروى سيبويه عن الخليل إجازة (فيها رجلٌ قائما) وعن عيسى إجازة (هذا رجل منطلقا) قال سيبويه : ومن ذلك (عليه مئة بيضا))) . [٣٤]

وذهب سيبويه إلى جواز قياس ذلك لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط المسوّغ في صاحبها . [٣٥] وقول سيبويه هذا يشير إلى تفنيد تلك المسوّغات وعدم اشتراطها .

ومن الشواهد التي يستشهد بها بعض النحاة على مجيء صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ ما روته أم المؤمنين عائشة . رضي الله عنها . أنها قالت : ((صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته (وهو شاك) [٣٦] فصلى جالسا وصلى وراءه قومٌ قياما فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال : إنما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤتَمَّ به فإذا رَكَعَ فاركعوا وإذا رَفَعَ فارفعوا)) . [٣٧]

وقد جعل النحاة المسوّغ فيصلا بين الحال والصفة كما يفهم من كلامهم أنك إذا قلت : ما رأيت طالبا مقصرا كان إعراب "مقصرا" حالا لأنها سبقت بنفي ، أما في حالة الإثبات فيعرب صفة كما يفهم من كلامهم أيضا أن الحال بمعنى الصفة فإذا تأخرت كانت نعتا نحو:(أقبل طالب مقصرٌ) وإذا تقدمت انقلبت حالا نحو : (أقبل مقصرا طالبٌ) . جاء في الكليلت لأبي البقاء : ((كل صفة نكرة قدمت على الموصوف انقلبت حالا ففارقها لفظ الصفة لا معناها لأن الحال صفة في المعنى)) .[٣٨]

وفي هذا الكلام فيما يبدو لي نظر إذ إن معنى الصفة غير معنى الحال فجملة (أقبلَ طالبٌ مقصرٌ) تفيد أن هذا الطالب متصف بالتقصير أما جملة (أقبلَ مقصرا طالبٌ) فمعناها أنه مقصر في حال الإقبال فقط وقد لا يكون التقصير صفة ملازمة له . هذا وقد ناقش الدكتور فاضل السامرائي موضوع مجيئ صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ وخرج بنتيجة مفادها أن المعنى هو المسوّغ فمعنى الحال غير معنى الصفة .

جاء في كتابه معاني النحو : ((... فإنه يصح أن تقول (ما أقبلَ طالبٌ مقصرٌ) وتقول (ما أقبلَ طالبٌ مقصرا) لوجود المسوّغ وهو النفي ولكن هل المعنى واحد ؟ كلا ! فإن قولك (ما أقبلَ طالبٌ مقصرٌ) معناه أنه لم يقبل طالب متصف بالتقصير وأما قولك (ما أقبلَ طالبٌ مقصرا) فمعناه نفي التقصير عنه في إقباله هذا وقد يكون قبل ذلك مقصرا ومتصفا به ونحوه (لا يأتِ طالبٌ مهملٌ) و(لايأتِ طالبٌ مهملاً) فالأولى نهي عن إتيان طالب متصف بالإهمال والثانية معناها النهي عن الإهمال في هذا المجيئ وانظر الى قول قطري ابن الفجاءة : لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوِّفا لحِمام

فإنه لم يقل (متخوّف) _أي بالرفع _ لأن المعنى يمنع من ذلك فإنه إذا قال (متخوف) فمعناه أن التخوف وصفه العام ، فكيف ينهاه عن الإحجام إذا كان متخوّفا؟ ولكن قال (متخوّفا) لأنه أراد أن

لايتخوّفْ يوم الوغى. وفرقٌ بين المعنيين ..... إن وجود المسوّغ وعدمه سواء . إن قولك (رأيت طالبا مقصرا) و(ما رأيت طالبا مقصرا) سواء في الإبهام . وهي مع وجود المسوّغ يمكن أن تعرب حالا كما تعرب نعتا ، فليكن كذلك مع عدمه . إن هذه الجملة من الجمل الاحتمالية فتقول إن هذه الكلمة تحتمل الحالية وعليه يكون معناها كذا، وتحتمل النعت وعليه يكون معناها كذا .)) ٣٩

ويرى الدكتور عباس حسن في كتابه النحو الوافي أن الأخذ برأي سيبويه _ وهو الجواز كما مرّ _ فيه توسعة ومحاكاة نافعة . جاء في كتابه : ((وفي الأخذ بالرأي الأول _ يشير الى رأي سيبويه _ توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه بقدر الاستطاعة ذلك أن صاحب الحال النكرة بغير مسوّغ قليل في فصيح الكلام المأثور. نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي نسبية (أي بالنسبة لصاحب الحالالمعرفة أو النكرة المختصة) لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالا في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولا)) . ٤٠

خامسا : مجيء المصدر حالا .

كلام النحاة يقتضي بألّا يقع المصدر حالا . جاء في شرح التسهيل : ((قد تقدّم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى وأن صاحبه مخبر عنه فحق الحال أن يدل على نفس يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة للمبتدأ وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة ، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ ولم يُقَس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا)) ٤١

أليس عجيبا أن الشيء مع كثرته لا يقاس عليه مع العلم بأن مقاييس اللغة العربية تُبنى على الكثرة وقد أشار ابن مالك نفسه على كثرة مجيء المصدر حالا في أكثر من مصدر : ((جاء في تسهيله : ((فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (البقرة: من الآية٢٦٠)

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة:٢٧٤)

(وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)

(الأعراف:٥٦) (ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً) (نوح:٨)

وقتلته صبرا ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ومشيا ، فهذه في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتا ... إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا)) .٤٢

وجاء في كافيته : ((ومصدر منكر حالا يقع بكثرة ك جاء ركضا اليسع

وورود المصدر النكرة حالا كثير كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ) (الرعد:١٥)

وكقول العرب : جاء فلان ركضا وجاء الأمير بغتة وفجاءة)) ٤٢ .

ومنه قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفاً فَلا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ) (الأنفال:١٥)

(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً) (الاحقاف: من الآية١٥)

وهناك قول مشهور للمبرِّد يجيز فيه وقوع المصدر المنكر حالا إذا كان نوعا من فعله ، وكرر هذا في أكثر من موضع من كتابه . جاء في المقتضب : ((ومن المصادر ما يقع موقع الحال فيسدّ مسدّه ، فيكون حالا، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناه ، وذلك قولهم : قتلته صبرا . إنما تأويله : صابرا أو مصبَرا . وكذلك : جئته مشيا ، لأن المعنى : جئته ماشيا . فالتقدير : أمشي مشيا)) . ٤٣

ويفهم من كلام المبرِّد هذا أنه يجوز أن تقول : أتانا زيدٌ المشيَ ؛ لأن الفعل يتعدّى إلى المصدر المحض الذي ليس فيه معنى الحال معرّفا ومنكّرا . ٤٤ وربما كان مجيء المصدر حالا يعطينا أكثر من معنى بخلاف ما لو جاء مشتقا وهذا ما يُسمّى بدلالة الاحتمال . وقد بيّن ابن هشام أنه يُؤتى بالمصدر بدل الاسم المشتق فيكسب أكثر من معنى وذلك نحو قوله تعالى (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) (الرعد:١٢) فإن قوله تعالى (خوفا وطمعا) يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله .أي: فتخافون خوفا وتطمعون طمعا ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع . وهذا التعبير يعدُّ من الجمل الاحتمالية التي يراد منها أكثر من معنى لقصد المبالغة . ٤٥

وجاء في تفسير ابن عاشور عند تفسيره لكلمة (مَرَحاً) في قوله تعالى : (وَلا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً) (الإسراء :٣٧ : ((و (مرحا) مصدر وقع حالا من ضمير (تمش) ومجيء المصدر حالا كمجيئه صفة يراد منه المبالغة في الاتصاف . وتأويله باسم الفاعل أي لا تمش مارحا أي مشية المارح وهي المشية الدالة على كبرياء الماشي بتمايل وتبختر . ويجوز أن يكون (

مرحا) مفعولا مطلقا مبينا لفعل (تمش) لأن للمشي أنواعا منها : ما يدلّ على أن صاحبه ذو مرح .)) ٤٦ .

والذي يبدو لي أن ورود المصدر حالا مقيس لكثرة ما ورد منه ، ولا داعي للتأويلات التي يقول بها النحاة ، وأن قولهم : إن ذلك لا يقاس عليه لمجيئه على خلاف الأصل ، غير مقبول فإن كثرة وروده تبيح القياس ، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها ؟!!

وقد نقل السيوطي في الهمع عن ابي حيان قوله : ((إن ورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا)) . ٤٧

وهذه الكثرة ألا تخوله القياس عليها ؟! . وفي الختام أسأل الله _تعالى_ أن يلهمني السداد في القول والعمل،ويجنبني الزلل والخطل، ويهديني لأقوم سبل ، إنه نعم المولى ونعم النصير وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

أهم النتائج

١_ إن باب الحال باب واسع جدا وكان الأولى بالنحاة قبل إبداء آرائهم في الحال واقسامها أن يتأملوا كلّ ما سمع عن الحال فما من حكم قالوا به بشأن الحال إلا وجاء ما يخالفه ،قالوا يجب أن تكون مشتقة ومنتقلة ونكرة ويجب تعريف صاحبها ، فمن تحلف الاشتقاق قوله تعلى : (فانفروا ثبات) فثبات بمعنى متفرقين حال جامدة ، ومن تخلف الانتقال قوله تعالى : (هو الحق مصدقا) فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ، ومن تخلف التنكير (جار زيدٌ وحدَه) ووحدَه حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف تعريف صاحب الحال ما جاء في الحديث الشريف (صَلَىَ وراءه قومٌ قياما) الى غير ذلك .

٢_ لو قال النحاة إن الغالب في الحال أن تأتي نكرة مع جواز مجيئها أو قلة مجيئها معرفة لكان أقرب الى الواقع اللغوي ولما أحوج هذا القول النحاة إلى كل هذه التأويلات .

٣_ ليس معنى قول النحاة إن هذا الوارد أو المسموع ليس بمقيس أو إنه شاذ أو قليل ليس معنى هذا أن نأخذ كلامهم دون تمحيص وتدقيق مبتعدين عن العصبية أو الانحياز لأي مذهب أو مدرسة دون أخرى بل الواجب على الباحث أن يأخذ النص ويقارنه بالواقع اللغوي ويجمع كل ما ورد بشأنه ثم بعد ذلك يحكم بعين الإنصاف والموضوعية لا أن ننحو منحى أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف فإن عنوانه لا يطابق مضمونه فقد وافق الكوفيين في تسع مسائل فقط ضمن مسائل تزيد على المئة، الأمر الذي دعا الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد إلى أن يتجرّد تماما عن التعصب إلى أي مدرسة أو مذهب وأن يحقق كتاب الإنصاف تحت عنوان الانتصاف من الإنصاف .

٤_ التعسّف واضح في رفضهم ورود المصدر حالا مع العلم بأن قسما منهم ذكر أن وروده كثير ولا سيّما من القرآن الكريم .

قائمة الهوامش

١. شرح التصريح ٥٦٩/١

٢. ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٦٢٥/١

٣. شرح ابن عقيل ٦٢٥/١

٤. خزانة الأدب١٥١/٣

٥. مغني اللبيب ٦٠٦

٦. همع الهوامع٢٣٠/٢

٧. شرح ابن عقيل٦٣١/١

٨. حاشية الصبان٢/٢٥٦

٩. همع الهوامع٢/٢٣٠

١٠. حاشية الشيخ ياسين٢/٩٩

١١. شرح المفصل١/٧٨،والمغني/٥٨٨

١٢. الأصول لابن السراج١/٢٥٩،والمقتضب٢/١٦٦

١٣. معاني القران للفراء٢/١٩٦

١٤. رواه الإمام مسلم ، كتاب صلاة المسفرين وقصرها ١/٥٣٥

١٥. صحيح مسلم بشرح النووي ٤/١٩٣، ونيل الأوطار ٢/٢٠٧

١٦. مسند الإمام أحمد ١/٤٣٣

١٧. شرح التسهيل٢/٢٤٣

١٨. شرح السرافي٢/٢٦٠

١٩. ينظر : الهمع٢/٢٣٣

٢٠.كتاب سيبويه١/١٨٧

٢١. شرح السرافي٢/٢٦٠

٢٢. ينظر : شرح ابن عقيل ١/٥٦٨، والهمع٢/٢٢٤

٢٣. شرح ابن عقيل١/٥٦٨

٢٤. ينظر: شرح التسهيل٢/٢٤٠،وشرح ابن عقيل١/٥٦٩

٢٥. شرح الكافية لابن مالك١/٣٢٧

٢٦. شرح التصريح١/٥٧٧

٢٧. شرح التسهيل٢/٢٤١

٢٨. شرح الأشموني١/٢٧٣

٢٩. حاشية الخضري١/٤٨٤

٣٠. شرح التصريح للأزهري١/٥٧٤

٣١. المصدر السابق .

٣٢. الهمع٢/٢٣٣

٣٣. شرح التسهيل٢/٢٤٧، ٢٤٩.

٣٤. شرح الكافية لابن مالك١/٣٣٢

٣٥. شرح التصريح١/٥٨٨

٣٦ وهو شاك بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي المرض

٣٧. صحيح البخاري ١/٢٤٤

٣٨. الكليات ٢٢٠،وشرح السرافي١/٢٧٢

٣٩. معاني النحو٢/٧٢٤، ٧٢٦.

٤٠. النحو الوافي٢/٣١٤

٤١. شرح التسهيل٢/٢٤٤

٤٢. المصدر السابق .

٤٣. شرح الكافية لابن مالك١/٣٣٠

٤٤. المقتضب٣/٢٣٤ وتنظر الصفحات :٣/ ٢٦٨، ٢٦٩، ٤/٥٩٩.

٤٥. شرح السرافي٢/٢٥٨،وينظر:شرح المفصل٢/١٢.

٤٦. ينظر: المغني٧٣٠،والدر المصون للسمين الحلبي٧/٣١، والجملة العربية والمعنى١٨٧.

٤٧. التحرير والتنوير لابن عاشور١٤/٨٣ .

٤٨. ينظر الهمع ٢/٢٢٧

قائمة المصادر

١. الأصول في النحو لابن السراج(محمد بن السهل) ،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .

٢. التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي لمحمد الطاهر ابن عاشور ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الثانية
، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .
٥. حاشية يس الحمصي على شرح العلامة الفكهي ، مطبعة دار العربية الكبرى ، مصر .
٦. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م .
٧. الجملة العربية والمعنى د.فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م
٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د.أحمد
محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق .
٩. شرح ابن عقيل لقلضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ،
بيروت، ٢٠٠٥م .
١٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " للأشموني (علي بن
محمد) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، الطبعة
الأولى ١٩٥٥.
١١ـشرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك محمد ابن عبد الله الطائي الأندلسي ،
تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى ٢٠٠١م .

١٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت،
الطبعة الثانية ٢٠٠٦م .
١٣. شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود ،دار الكتب
العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .
١٤. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافي ، تحقيق أحمد حسن بهدليوعلي سيد
علي ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .
١٥. شرح المفصل لابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي) تقديم د.إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
١٦. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق. دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
١٧. صحيح مسلم (لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
١٨. صحيح مسلم بشرح النووي (لأبي زكريا يحيى ابن شرف ابن مري النووي) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،الطبعة الثانية،١٣٩٢ هـ .
١٩. الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي ، طبعة بولاق ، الطبعة الثانية .
٢٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة .
٢١. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى ابن زياد الفرّاء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ،
دار السرور .

٢٢. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرآئي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٦. ١٩٨٧ .
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد
علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ م
٢٤. المقتضب لمحمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
٢٥. النحو الوافي للدكتور عباس حسن ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
٢٦. نيل الأوطار (شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار) لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني ،
دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ .
٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م .